

أوباما في الخليج.. ضيفاً على «الركاب بالمجان»

يصل الرئيس الأميركي اليوم إلى الرياض حيث يلتقي الملك سلمان، على أن يشارك، غداً في قمة مجلس التعاون الخليجي. زيارة كان قد سبقها تمهيد من وزير خارجيته ودفاعه، جون كيري وأشتون كارتر، بتوجههما إلى الخليج والتأكيد على دعم واشنطن المستمر

نادين شلق

عندما قام الرئيس الأميركي باراك أوباما بأخر زيارة للسعودية، قبل أكثر من عام، كان سلمان في بداية حكمه. حينها، لم تكن المملكة قد بدأت حربها على اليمن، فيما كان الاتفاق النووي قيد الإنجاز بين الدول الكبرى وإيران. اليوم، يعود أوباما إلى الرياض، حاملاً في جعبته ملفات عدة لمناقشتها، ومقابلة مع مجلة "ذي أتلانتك" (نشرت قبل أسابيع) هاجم فيها حلفاء الخليج، قد يضطر إلى تخفيف حدتها، بعدما وصفهم مع حلفاء أوروبيين آخرين بالركاب بالمجان "Free riders". نسبة إلى تعبير شعبي أميركي يُطلق على من يمشي مع التيار وفق مصطلحه، من دون أن يقدم أي مساعدة. وبين الاتفاق النووي والمقابلة المثيرة للجدل، حرب في اليمن تقودها السعودية بمساندة أميركية، وأخرى في سوريا والعراق يشارك فيها الطرفان، وملف مستجد على العلاقة بين البلدين، يعكسه ضغط من الكونغرس على أوباما من أجل كشف علاقة السعودية بأحداث 11 أيلول. أوباما يتوجه إلى السعودية،

الرئيس الأميركي خلال لقاءاته. وهذا ما أشار إليه الخبير السياسي في شؤون الشرق الأوسط، فالي نصر، من دون أن يقلل من تأثير مقابلة أوباما مع "ذي أتلانتك" وتظليلها النقاشات المختلفة بين القادة الحلفاء. وفي هذا الإطار،

هنا أولويات الزيارة التأكيد على عدم التخلي عن «الحلفاء الأوفياء»

لفت نصر إلى أن الخليجيين قرأوا ما ورد في المقابلة على أنه بيان سياسي تعلن من خلاله الولايات المتحدة، بوضوح، رؤية مختلفة للشرق الأوسط. من جهته، رأى الخبير السياسي،

أوباما لدى مغادرته البيت الأبيض قبل بدء رحلته إلى السعودية (أ.ب.ب)



غاربي سيك، أن المملكة طالما نظرت إلى الولايات المتحدة على أن بقاءها إلى جانبها أمر مفروغ منه، وهي هناك لتبقى ولتحتوي إيران. ولكنه أضاف أن لدى أوباما رسالة سيوصلها، ولا أظن أنه سيغيّر رأيه في هذا الشأن. وفيما اتفق الخبيران على أنه سيجري التطرق إلى الحرب في سوريا، رأى نصر، من جهته، أن "نقطة الخلاف الأساسية هي أين يجب أن يجري تركيز الطاقة الدبلوماسية، متسائلاً هل يجب أن تكون في إزاحة الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة - وهو ما تفضله السعودية وحلفاؤها الخليجيون - أو يجب أن يكون التركيز على هزيمة داعش؟". وأشار الخبير الأميركي من أصول إيرانية إلى أن "تدفق النازحين والهجمات في أوروبا غيرا المعادلة وجعلها محاربة داعش أولوية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، بينما يستمر الخليجيون في ربط أي مشكلة في سوريا بالأسد، على اعتبار أنه إذا ما جرت إزاحته فإن بقية المشاكل ستحل بنفسها".

أما بالنسبة إلى الحرب في اليمن، فقد أعرب سيك عن اعتقاده بأن المشكلة الكبرى هناك هي أنه في الوقت الذي يحارب فيه السعوديون الحوثيين، ويقصفون كل ما يظهر أمامهم، فإن القاعدة وداعش يحركان تقدماً كبيراً في الجنوب، وهو أمر لا تريد الولايات المتحدة حدوثه. انطلاقاً من هذا الواقع، أشار الخبير الأميركي إلى أن واشنطن تريد أن تدفع باتجاه خفض السعودية لنشاطاتها العسكرية في اليمن... علاوة على تطبيق ذلك عبر طرق متنوعة، من خلال الدعم المالي للحرب ضد داعش والقاعدة. فضلاً عن ذلك، من المتوقع أن يعلن أوباما دعماً إضافياً للخليجيين في الشق الدفاعي، خصوصاً في سياق تقوية نظام الدفاع الباليستي.

السعودية تفشل اتصالات النفط «كرهاً بإيران»

بات واضحاً أن السعودية تتحمل مسؤولية إفشال التوصل إلى اتفاق بشأن تثبيت إنتاج النفط. نتيجة «لخلطها للاقتصاد بالسياسة»

لم تتفق الدول التي اجتمعت في العاصمة القطرية يوم الأحد الماضي على أي إطار لتجميد إنتاج النفط في المرحلة المقبلة بغية إعادة رفع الأسعار عالمياً، فيما بات يتأكد يوماً بعد آخر أن السعودية كانت السبب الرئيسي وراء ذلك، لأنها «تكره إيران أكثر من كرهها لخسارة المال»، وفق تقرير نشرته، أمس، مجلة «فورين بوليسي» الأميركية.

دولة أخرى تقف أيضاً خلف إفشال الاجتماع، هي الولايات المتحدة التي كانت من جهتها تمارس ضغوطاً مكثفة لعدم التوصل إلى اتفاق، لأن «لديها مشكلة مع فنزويلا وروسيا»، وفق وزير النفط الفنزويلي، إبولوخيو ديليبينو.

ورفض المتحدث باسم البيت الأبيض، جوش إرنست، التعليق، أمس، على قرار السعودية، واضعاً الأمر في إطار «الجهود التي تبذلها الدول المنتجة للنفط لتنسيق أنشطتها وتحسين الوضع الاقتصادي لبلادهم». وأضاف: «نحن بالتأكيد ندرِك حقيقة أن هناك تأثيراً في اقتصاد الولايات المتحدة»، بيد أنه أشار إلى أن البيت الأبيض «يفضّل تأثير انخفاض أسعار النفط على ارتفاعه».

لكن قرار السعودية «معاقبه طهران» من خلال الحفاظ على انخفاض أسعار النفط يمكن أن يرتدّ عليها ويقلل من دورها الإقليمي، وفق ما رأى مدير برنامج السياسة الخارجية في «معهد بروكينغز»، بروس جونز، في حديثه إلى «فورين بوليسي». وأضاف جونز أنه «في العامين الماضيين، رفض محللو سوق الطاقة باستمرار فكرة أن القرارات السعودية في ما يخص إنتاج النفط وأسعاره، لديها بعد جيوسياسي. وهم كانوا على خطأ»، موضحاً أن «القلق الاستراتيجي للسعودية حول إيران والمنطقة شكّل عاملاً مهماً في عملية اتخاذ القرارات». وخلص الباحث إلى أن «السعودية تقوم بخطوة في غاية الخطورة، وذلك من خلال استخدام احتياطاتها الكبيرة الموجودة في الوقت الراهن

لتضغط على عدد من الجبهات في المنطقة»، مشيراً إلى أنه «إذا نجح ذلك في السنة أو سنتين المقبلتين، تكون السعودية قد ربحت. لكن الأمور لا تبدو جيدة حتى الآن».

وكانت السعودية قد قبلت مسبقاً المشاركة باجتماع الدوحة دون أن تكون طهران حاضرة، لكن الأمور تبدلت بعدما أعلن ولي ولي العهد، محمد بن سلمان، في حديث نشر عشية الاجتماع، أن دولته لن توقع أي اتفاق تجميد للإنتاج ما لم يتضمن إيران.

من جهة أخرى، اعتبرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية أن «خطأ» السعودية للاقتصاد بالسياسة هو السبب الأبرز الذي يقف خلف الإخفاق في التوصل إلى اتفاق في الدوحة. وأشارت الصحيفة إلى أن قرار السعودية في ما يخص سياسة إنتاج النفط هو دليل منافسة شرسة ومتزايدة مع إيران.

ونقلت «وول ستريت جورنال» عن مسؤولين حضروا الاجتماع أنهم تلقوا طمأنات بأن هناك اتفاقاً محتملاً حتى من دون مشاركة إيران، فيما أكد أحدهم أن وزير النفط السعودي، علي النعيمي، شدّد قبل الوصول إلى الدوحة على أنه ليس من الضروري أن تكون إيران جزءاً من الاتفاق. ويضاف

إلى ذلك، وفق الصحيفة، أن مسؤولين سعوديين راجعوا المسودات الأولية لاتفاق الدوحة في الليلة التي سبقت الاجتماع. في غضون ذلك، كرر، أمس، وزير النفط الإيراني، بيجان زنكنة، قوله إن بلاده لا تنوي تجميد إنتاجها النفطي لأن ذلك سيوازي الإبقاء على العقوبات الدولية التي رفعت جزئياً منذ منتصف

تقوم الرياض بخطوة في غاية الخطورة ولا تبدو الأمور جيدة حتى الآن

كانون الثاني الماضي. ونقل التلفزيون الإيراني عن زنكنة قوله: «بالنسبة إلى إيران، إن القبول بتجميد الإنتاج النفطي يعني قبولاً طوعاً (بالإبقاء) على العقوبات التي رفعت بعد جهود ومقاومة من الأمة دامت لسنوات». وأوضح الوزير الإيراني أن «تجميد الإنتاج إلى مستوى كانون الثاني 2016 يعني أن العقوبات لم ترفع، وأن الصادرات النفطية الإيرانية ستكون مستقرة بالمستوى الذي كانت عليه (في فترة) العقوبات». واتهم زنكنة «بعض الدول» المنتجة للنفط بأنها مسؤولة عن الوضع الحالي نتيجة